Distr.: General
25 October 2013

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣
البند ١٣ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣

[بناء على توصية اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (*E/2013/31*)]

٢٠١٣/١٠ - تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يسلم بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها حاملة لواء الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية،

وإذ يسلم أيضا بالدور والإسهام الأساسيين للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء القدرة الوطنية على المنافسة في الاقتصاد العالمي والحفاظ عليها وفي التصدي للتحديات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يسلم كذلك بالدور الأساسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] التي سلم فيها بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، دورا بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإذ يعيد تأكيد الالتزامات الواردة فيها،

وإذ يشير أيضا إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعمل بوصفه أمانة اللجنة،

وإذ يشير كذلك إلى أعمال اللجنة فيما يتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم والبحوث وبالسياسات الإنمائية المنحى من

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

الرجاء إعادة الاستعمال

أجل إقامة مجتمع معلومات يشمل الجميع من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك السياسات المتصلة بالحصول على المعلومات وإرساء الهياكل الأساسية وتهيئة البيئة المؤاتية لذلك،

وإذ يسلم بأن الثقافات والمعارف المحلية وثقافات الشعوب الأصلية ومعارفها المكتسبة على مر القرون تؤدي دورا بالغ الأهمية في حل المشاكل المحلية،

وإذ يسلم أيضا بضرورة وضع نماذج جديدة للأعمال التجارية تخضع للمساءلة وتيسر توسيع نطاق الابتكار التكنولوجي ليصل إلى المستفيدين،

وإذ يلاحظ أن نظم المعلومات الجغرافية والأدوات والتحليلات الجغرافية المكانية توفر تطبيقات هامة في تخطيط المناطق الحضرية ورصدها،

وإذ يسلم بأن الجمعية العامة شجعت، في قرارها ٢١١/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل إجراء استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحديد التدابير اللازم اتخاذها لإدماج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية،

وإذ يحيط علما مع التقدير بالجودة العالية لاستعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار الذي أجراه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للجمهورية الدومينيكية، وإذ يرحب بالاستعراضات المقبلة للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار المقرر إجراؤها لكل من تايلند وعمان وفييت نام،

وإذ يشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٥/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١ الذي ينص على تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا المتعلقة بنوع الجنس التابع للجنة حتى عام ٢٠١٥ وإلى قرارات الجمعية العامة ١٢٩/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢١١/٦٦ و ٢١٦/٦٦ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ التي تتناول، على التوالي، تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية والعقبات التي تحول دون تحقيق المساواة في استفادة المرأة والفتاة من العلم والتكنولوجيا وإدماج منظور مراع للاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس في السياسات والبرامج الإنمائية،

وإذ يرحب بعمل اللجنة فيما يتعلق بموضوعيها ذوي الأولوية في الوقت الراهن، وهما ''تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والتجمعات السكنية المحيطة بالمناطق الحضرية'' و ''خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل''،

وإذ يسلم بأن التعلم القائم على التعاون والتعاون وتبادل أفضل الممارسات مسائل بالغة الأهمية في الابتكار ونقل التكنولوجيا ومباشرة الأعمال الحرة وتستلزم بناء القدرات الاستيعابية والمنتجة على الصعيد الفردي وعلى صعيد المنظمات،

وإذ يسلم أيضا بأن التصنيع المطرد في البلدان النامية يرفع مستوى معيشة الكثيرين من حيث إنه يوفر فرصا للعمل وخدمات من أجل حياة أفضل إلا أنه لم يشمل الجميع وخلق تحديات قطاعية عدة للحوكمة في المناطق الحضرية، من بينها اختلالات في نوعية الحياة ومسائل اجتماعية أخرى،

وإذ يلاحظ أن المدن هي مراكز للابتكار وأن نمو البلدان وتنميتها ككل سيعتمدان، إلى حد بعيد، على نجاح مدنها وصلاحيتها للسكن وتوفير مقومات البقاء لها،

وإذ يلاحظ أيضا أن التحديات التي تواجهها المدن والتجمعات السكنية المحيطة بالمناطق الحضرية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة، تختلف كثيرا عما هي عليه في البلدان المتقدمة النمو وتتطلب تحليلا خاصا في سياق الأنشطة المضطلع بها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإذ يسلم بأن بإمكان العلم والتكنولوجيا والابتكار المساعدة في تنمية المناطق الحضرية على نحو مستدام عن طريق تطبيق تكنولوجيات متطورة وأساسية وجديدة ومستجدة، مع مراعاة النهج الابتكارية المتعلقة بتخطيط المناطق الحضرية والابتكار المؤسسي وأخذ الجوانب الاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية للتوسع الحضري في الحسبان،

وإذ يسلم أيضا بأن العلم والتكنولوجيا والابتكار عناصر ضرورية لتنمية المناطق الحضرية على نحو مستدام لتوفير حلول معقولة التكلفة للتخفيف من تأثير تغير المناخ في الفئات المستضعفة من سكان المناطق الحضرية،

وإذ يسلم كذلك بأن للإصلاحات المؤسسية والتمويل والشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار، دورا بالغ الأهمية في إيجاد الحلول للتحديات المتصلة بالتوسع الحضري المستدام،

وإذ يلاحظ الترابط بين فن العمارة والهندسة فيما يتعلق بتخطيط المدن وتصميمها وبنائها وإعادة تجهيزها وصيانتها، باتباع نهج كلي شامل للجميع مراع للاحتياجات الخاصة لجميع الناس، ذكورا وإناثا، وأنهما يوفران في آخر المطاف أماكن ينعم فيها البشر بيسر العيش،

وإذ يلاحظ أيضا أنشطة الفريق الدراسي رقم ٥ التابع للاتحاد الدولي للاتصالات لمعالجة الأبعاد البيئية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المدن وإنشاء الاتحاد الدولي

للاتصالات للفريق المتخصص المعني بالمدن الذكية المستدامة من أجل تحديد دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المدن التي ترمي إلى أن تكون مستدامة بيئيا،

وإذ يلاحظ كذلك أن التقرير العالمي للجنة المعنية بتقنية الاتصال السريع لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية عن حالة تقنية الاتصال السريع في عام ٢٠١٢ وتحقيق الإدماج الرقمي للجميع له وجاهته فيما يتعلق بالمدن والتجمعات السكنية المحيطة بالمناطق الحضرية المستدامة،

يقرر تقديم التوصيات التالية لتنظر فيها الحكومات الوطنية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

(أ) تشجع الحكومات، فرادى وجماعات، على أخذ الاستنتاجات التي تتوصل إليها اللجنة في الاعتبار والنظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

'١' إنشاء آليات للحوكمة تيسر تخطيط المناطق الحضرية والتجمعات السكنية المحيطة بالمناطق الحضرية على نحو مبتكر متكامل متعدد التخصصات تنفذ في سياقه مشاريع حضرية تشمل مستخدمين نهائيين مستهدفين ومشاركة من الإدارات المعنية المسؤولة عن التخطيط المكاني والإسكان والإمداد بالمياه والإمداد بالطاقة والتنقل والاتصالات والصحة والمرافق الصحية والتعليم والتدريب على المهارات وإدارة النفايات وحماية البيئة والأمن والقدرة على مواجهة الكوارث؛

'٢' وضع أطر تنظيمية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية ترمي إلى إدراج مسائل الاستدامة في صلب المشاريع الحضرية ودعم نماذج الأعمال التجارية التي تعزز الحلول الابتكارية؛

'٣' دعوة الحكومات المحلية إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تبادل المنافع، لأغراض منها دعم التعليم العالي والتدريب المهني لاكتساب المهارات اللازمة لرفع مستوى القوى العاملة في المناطق الحضرية؛

'٤' التشجيع على إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الهياكل الأساسية للمدن، حسب الاقتضاء، لزيادة كفاءة الخدمات والإمداد بالغذاء والتنقل ولضمان سلامة المواطنين وأمنهم وإنتاجيتهم وللحد من الآثار في البيئة؛

'٥' تشجيع البلديات على الانضمام إلى شبكات التعاون الوطنية والدولية للاستفادة من أفضل الممارسات في المدن الواقعة في مناطق وبلدان أخرى؛

'٦' تقديم الدعم للبحوث القائمة على التعاون التي تشارك فيها الجامعات والبلديات بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتوسع الحضري، وذلك بهدف دعم وضع سياسات عامة مستنيرة؛

'٧' استخدام أدوات محاكاة تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقدير الاحتياجات المستقبلية من الأغذية والمياه والطاقة والسكن والنقل وسائر الخدمات، من قبيل التعليم والصحة والمرافق الصحية وإدارة النفايات والاتصالات والأمن في المناطق التي تشهد توسعا حضريا، مع الأخذ في الاعتبار أيضا تقديرات النمو في الدخل لأغراض التخطيط؛

'٨' وضع خطط للتوسع الإقليمي تأخذ في الحسبان الطلب المقدر على الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية اللازمة للأعداد المتزايدة من السكان في المدن والتجمعات السكنية المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية المحيطة بها؛

'٩' الترويج لاعتماد تكنولوجيات الزراعة في المناطق الحضرية بوصفها وسيلة لتكملة الدخل والإمداد بالأغذية؛

'١٠' الترويج أيضا للتكنولوجيات ونماذج الأعمال التجارية التي تعزز بناء مساكن ميسورة التكلفة من دون هدر للموارد لذوي الدخل المنخفض الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة وللسكان الجدد في المناطق الحضرية؛

'١١' بحث إمكانية إقامة علاقات تعاون ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف، وبخاصة بين البلديات وغيرها من أنماط الحكم المحلي، بشأن تحسين قدرة المدن والتجمعات السكنية المحيطة بالمناطق الحضرية على مواجهة الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ، بالاستعانة بنظم الإنذار المبكر مثلا؛

(ب) يشجع اللجنة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام بما يلي:

'١' فيما يتعلق باللجنة، مواصلة الاضطلاع بدورها كحاملة لواء الابتكار لتقديم مشورة رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن المسائل المتصلة بتسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار، وتوعية واضعي السياسات بعملية الابتكار وتحديد الفرص المتاحة للبلدان النامية بشكل خاص للاستفادة من هذا الابتكار، مع إيلاء اهتمام خاص للاتجاهات الجديدة في مجال الابتكار التي يمكن أن تتيح إمكانيات جديدة للبلدان النامية، وبخاصة للحكومات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأصحاب الأعمال من الأفراد؛

'٢' إرساء إطار لجمع وتدوين أفضل الممارسات والنماذج المبتكرة المحلية الناجحة ودراسات الحالات الإفرادية والخبرة في تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار، الوثيقة الصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، من أجل الاستدامة وإدارة الخدمات وتوفير الحلول للتصدي للتحديات الماثلة في القطاعات الحضرية الأساسية في البلدان النامية بالنظر إلى الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة؛

'٣' توعية واضعي السياسات المتعلقة بالمناطق الحضرية بدور تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار، ودور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، في تيسير تخطيط المناطق بشكل متكامل والتصميم المكاني واستهلاك الموارد المستدام والإدارة الفعالة للخدمات في المدن والتجمعات السكنية المحيطة بالمناطق الحضرية، وذلك على نحو يراعي الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس؛

'٤' استحداث نهج منتظم من أجل وضع استراتيجيات متصلة بتسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار، بما في ذلك وضع معايير وتعريفات متسقة؛

'٥' فيما يتعلق باللجنة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تعزيز التعامل مع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عنصرا أساسيا في تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار في إطار استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

'٦' السعي بنشاط إلى إيجاد التمويل من أجل توسيع نطاق استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها في تعاون وثيق مع الوكالات المتصلة بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

'٧' التخطيط لتقديم آخر ما يستجد من معلومات بصورة دورية عن التقدم المحرز في البلدان التي أجريت لها استعراضات للسياسات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعوة تلك البلدان إلى تقديم تقارير إلى اللجنة عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات التي تواجهها في تنفيذ التوصيات؛

'٨' تشجيع المجلس الاستشاري للمسائل المتعلقة بنوع الجنس التابع للجنة على تقديم مساهمات في مداولات اللجنة بشأن السياسات وفي وثائقها والإبلاغ عن التقدم المحرز أثناء الدورات السنوية للجنة وإدماج منظورات مراعية للاعتبارات

المتعلقة بنوع الجنس على نحو أفضل في عمليات استعراض السياسات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، حسب الاقتضاء؛

'٩' تسليط الضوء على أهمية ما تقوم به اللجنة من عمل لتنفيذ الأنشطة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أن يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير بهذا الشأن إلى المجلس في الاستعراضات التي يجريها والاجتماعات التي يعقدها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك الاستعراضات والاجتماعات المتصلة بعملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية وإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) يشجع المجتمع الدولي على القيام بما يلي:

'١' بحث إمكانية إيجاد سبل مبتكرة للتمويل بوصفها وسيلة لتيسير الاستثمارات في تكرار الحلول القائمة على العلم والتكنولوجيا والابتكار للتحديات الملحة التي يواجهها المجتمع وتلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك إدارة المدن والتجمعات السكنية المحيطة بالمناطق الحضرية في البلدان النامية؛

'٢' إنشاء منابر للعلم والتكنولوجيا والابتكار تكون بمثابة مستودعات مفتوحة لتبادل وإتاحة المعارف والمعلومات والخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بالتطورات التكنولوجية التي تفي بالاحتياجات الخاصة للتوسع الحضري وتتصدى للتحديات الماثلة أمام البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة؛

'٣' تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وما يتصل بها من شبكات اجتماعية وعلمية للتشجيع على ''تداول الأدمغة'' ومجتمع المعرفة العالمي؛

'٤' تيسير سبل التعاون بين الجامعات التي تشمل عمليات تبادل الطلاب والأساتذة والتنقل في اتجاهين وأنشطة البحث التعاوني الرامية أساسا إلى زيادة قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتداول المعارف عبر الحدود والمناطق الإقليمية من أجل التنمية المستدامة؛

'٥' دعم التعاون المشترك لبناء قدرات الموارد البشرية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار والهياكل الأساسية العالمية للبحث .

الجلسة العامة ٤١
٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣